

**ملتقى**  
الحوار للتنمية وحقوق الإنسان  
Forum for Development and  
Human Rights Dialog

مجلس حقوق الإنسان  
المنتدى المعنى بقضايا الأقليات  
الدورة السادسة  
"ضمان حقوق الأقليات الدينية"  
جنيف 26 - 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2013

مداخلة - البند 3 من جدول الأعمال: حماية وجود الأقليات الدينية ومنع ممارسة العنف عليها

مداخلة مقدمة من : مرجريت عادل أديب مسعد من جمهورية مصر العربية - مؤسسة  
ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان - القاهرة

شكرا سيادة الرئيسة على إتاحة الفرصة  
وشكرا لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لإتاحة الفرصة لي في المشاركة ببرنامج الزمالة  
للأقليات 2013

يعاني الأقباط من صمت الدولة وتجاهلها للأحداث الطائفية وأعمال العنف ويقتصر دور الدولة على  
التنديد والشجب لهذه الأحداث فقط دون اتخاذ تدابير فعلية لحمايتهم من بطش الجماعات الإسلامية  
المتشددة في صعيد مصر والوجه البحري، كما أن المئات من تلك الحوادث تتغافل الدولة عن ملاحقة  
مرتكبيها لينتهي الأمر دون عقاب للجناة ، بل وفي بعض الأحيان يتم إجبار الأقباط على التصالح  
العرفي مع الطرف الخصم فيما يسمى بـ "جلسات الصلح العرفية" وبالتالي أيضا لا عقاب للجناة  
فتتكرر الأحداث وتتوالى، هذا غير حالات التهجير القسري عقب حادث طائفي بحجة الخوف عليهم من  
بطش المسلمين في المنطقة كما حدث لبعض عائلات الأقباط في اسكندرية وأسيوط وأجبروا على ترك  
منزلهم وممتلكاتهم .

من جانب آخر تساهم الدولة في تعزيز التمييز ضد الأقباط من خلال بعض الممارسات مثل وجود  
شروط مجحفة لبناء الكنائس - والعمل حتى الآن بالخط الهمايوني- بل أن بناء الكنيسة يحتاج إلى قرار  
رئاسي، كما أن هناك ازدواجية في تطبيق بعض القوانين مثل قانون ازدراء الأديان الذي يحاكم  
وبسرعة كل من سب أو ازدرى الدين الإسلامي في حين يطلق سراح من ازدرى المسيحية أو أي دين  
آخر.

أضف إلى ما سبق ظاهرة "الاختفاء القسري للقاصرات" وقد أعلنت رابطة ضحايا الاختطاف عن تسجيل 500 حالة اختفاء قسري لفتيات قاصرات منذ يناير 2011 وحتى الآن حيث يتم خطف الفتيات القبطيات وإجبارهن على اعتناق الدين الإسلامي والتغريب بهن، ومعظم هؤلاء الفتيات قصر لم يبلغن السن القانوني ...

### نوصي الحكومة المصرية بـ :

1. ضرورة فتح تحقيقات عادلة وسريعة للحوادث التي تمت ضد الأقباط (كنيسة القديسين - الخصوص - ماسبيرو - الوراق - هدم كنيسة أطفيح - هدم وإحراق كنائس المنيا "دلجا" وبنى سويف ... الخ) .
2. ضرورة معاقبة الجناة حتى لا تتكرر هذه الحوادث ضد الأقباط.
3. إذ تؤكد التوصية (50) اتخاذ تدابير للوقاية من أعمال العنف التي تستهدف أفراد الأقليات الدينية لذا نطالب الدولة بالبحث العاجل والفوري عن الفتيات المختطفات والوقوف حول المتسببين في خطفهن مع تطبيق القانون الذي يمنع تحول القاصرات لدين آخر وعودة جلسات النصح التي تم إلغاؤها.
4. ودعماً للتوصية رقم (19) نطالب بتطبيق القوانين الخاصة بمنع التمييز ضد الآخر على أساس ديني وتطبيق كافة القوانين بتساوي بين المواطنين ودون تمييز.
5. تكريس مبدأ المساواة للجميع في الدستور الجديد.
6. معاقبة كل من يحرض على العنف ضد الأقباط فهناك منشورات توزع في القرى تحرض على قتل الأقباط ونهب ممتلكاتهم.
7. نطالب بضرورة إصدار قانون دور للعبادة موحد لجميع الأديان والمذاهب في مصر.
8. عملاً بالتوصية (31) نطالب أيضاً بضرورة استشارة جميع الفرقاء وأشراكهم بشكل جدي بما فيهم الأقباط حول المسائل الجوهرية (خاصة فيما يتعلق بالتشريعات) في المرحلة الانتقالية.

شكراً لإصغانتكم